DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.mu.edu.iq

تحليل جغرافي لمحددات الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003

لطيف كامل كليوي*

هدى عيدان جبار الربيعي

جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2022/6/26

تاريخ التعديل : ------

قبـول النشـر: 2022/8/2

متوفر على النت: 2022/11/15

الكلمات المفتاحية :

تحليل جغرافي ،استقرار سياسي، محددات ، العراق .

الملخص

ثمة تأثير واضح للتحولات السياسية التي طالت الدولة العراقية بعد عام 2003 على كيانها السياسي وهياكله المختلفة، اذ تداعى بناء الدولة وعصفت بها المؤثرات الداخلية والخارجية التي قوضت استقراره السياسي مما انعكس سلباً على فاعلية الدولة واداءها ازاء مواطنيها وخططها التنموية وسياستها الخارجية وليس ادل على ذلك من حالة التشرذم السياسي وانتشار الفساد المالي والاداري في العراق علاوة على تصاعد حدة العمليات الارهابية المدعومة من الخارج وما صاحبها من تهجير قسري وعمليات قتل وخطف بهدف تراجع اسس التعايش السلمي في الدولة وجعلها ساحة للصراعات اللامنتهية كون استقرار الدولة ينهي مبررات وجود التواجد الامريكي فيها، لا بل ويهيئ الارضية المناسبة لان يأخذ العراق دوره على المستوى الاقليمي والدولي. لذا جاء هذا البحث كمحاولة للكشف عن تلك المحددات ومعرفة ادوارها المتعاقبة في استفحال هذه الظاهرة في العراق وامكانية الوصول الى حلول للحد منها.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

شهدت الدولة العراقية بعد عام 2003 تحولات سياسية معقدة اثرت على كيانها السياسي وهياكله المختلفة ، اذ عصفت المؤثرات الداخلية والخارجية ببناء الدولة وركائزها الرئيسة ، مما ادى الى تداعي استقرارها ووهن صانع القرار فيها وعدم قدرته على اخذ زمام المبادرة في التخفيف من حدة تلك المؤثرات التي عصفت بالعراق وجعلته أسير الاجندات الخارجية ،الامر الذي انعكس سلباً على دور الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، علاوة على تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري وتزايد العمليات الارهابية فيها وما رافقها من تهجير قسري وعمليات قتل وخطف بهدف ضرب اسس التعايش السلمي في الدولة وجعلها أسيرة الصراعات الجيوستراتيجية والجيوبولتيكية التي تعددت محاورها وأبعادها لتعدد الفواعل الاقليمية والدولية العاملة في العراق وتزاحم مشاريعها وتقاطع اجنداتها، ومن ابرزها الولايات المتحدة الامريكية التي تروم الى اضعاف الدولة وتقويض استقرارها كون الاستقرار ينهي مبررات وجودها في العراق كدولة محتله ومهيمنة على المشهد السياسي فيه، لذا عملت على كبح جهود صانع القرار العراقي الرامية الى تحقيق الامن والاستقرار عبر زج الدولة في مشكلات وملفات معقدة هدفها الرئيس منع العراق من ان يأخذ دوره الطبيعي في المنطقة العربية وما يجاورها. وعليه جاء هذا البحث ليكشف عن ماهية تلك المحددات ومعرفة فواعلها ودورهم في ضرب مرتكزات الاستقرار

*الناشر الرئيسي : E-mail : Lateef5858@gmail.com

السياسي في الدولة، فضلا عن تقديم الحلول المناسبة لهذه المشكلة.

مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الاتي :

1- ما محددات الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ؟

2- هل للعوامل الداخلية والخارجية دور في تقويض الاستقرار السياسي في العراق ؟

فرضية البحث :

انطلاقاً من المشكلة يفترض الباحثان الاتي :

1- ثمة محددات سياسية واقتصادية واجتماعية اسهمت في تقويض الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 .

2- أفادت الفواعل الاقليمية والدولية من هشاشة الوضع الداخلي في العراق ووظفته في ضرب أمن واستقرار الدولة.

حدود البحث :

تتحدد الدراسة مكانياً بجمهورية العراق التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من اسيا بين دائرتي عرض (6 ¯ 29°– 27 ¯ 37°) شمالاً وخطي طول (39 ¯ 38°– 36 ¯ 48°) شرقاً الخريطة (1) . اما حدودها الزمانية فهي ممتدة بين عام (2003-2021) مع طرق بعض المراحل التاريخية حسب حاجة البحث .

منهج البحث :

اعتمد الباحثان على منهجين في بحثهما ، اذ تم اعتماد المنهج الوظيفي ومنهج تحليل القوة في ثنايا البحث وحسب الضرورة العلمية للبحث.

هيكلية البحث :

اشتمل البحث على مقدمة شاملة وثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول المحددات السياسية لاستقرار الدولة ، فيما تعرض المبحث الثاني المحددات الاقتصادية للاستقرار السياسي في العراق اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة المحددات الاجتماعية للاستقرار السياسي في العراق فضلاً عن النتائج والتوصيات وقائمة الهوامش والمصادر .

الخريطة(1) الموقع الفلكي للعراق

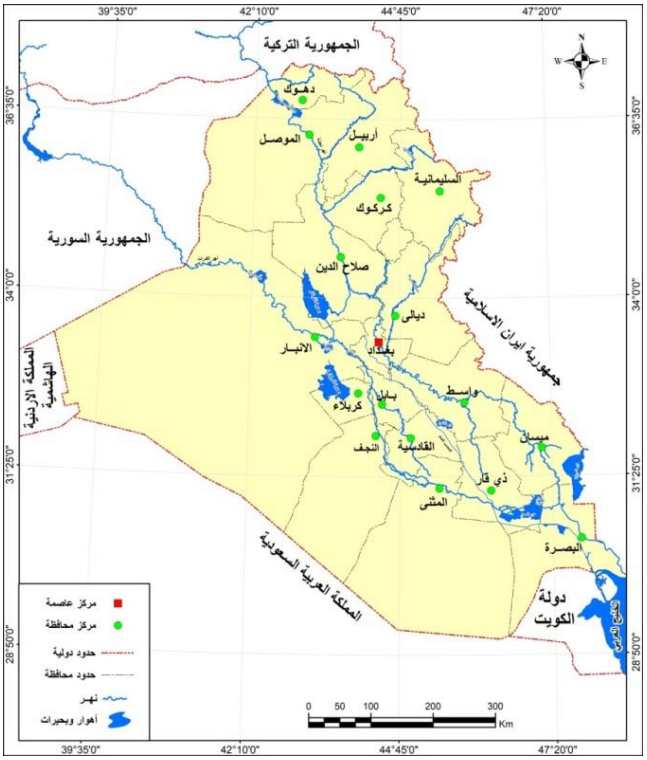

المصدر: الباحثان اعتماداً على جمهورية العراق, وزارة الموارد المائية, الهيئة العامة للمساحة لعام 2019.

المبحث الاول- المحددات السياسية للاستقرار في العراق

بعد انهيار نظام الحكم في العراق عام 2003م شهدت الدولة حالة تغير واضحة في اسس وسمات الانتقال والوصول الى سدة الحكم، ظاهرها يقوم على اسس التبادل السلمي للسلطة وفق الدستور والتعددية الحزبية، بيد ان حقيقتها قائمة على المحاصصة والتوافقية الحزبية المقيتة ، اذ توزع المناصب العليا في الدولة بمفاصلها على اسس دينية ومذهبية واخرى قومية ترتب عليها فقدان وحدة النظام وانسجامه ، مما اضعف بنية الدولة ، على ان تجربة الديمقراطية العراقية كانت مهمة صعبة المجتمع العراقي لاسيما ان حالة التحول السياسي العراقي من وضع الاستبداد المطلق الى الديمقراطية المنفلتة التي لا تناسب طبيعة المجتمع وفوق مستوى تفكير نخبه السياسية زد على ذلك انه جاء دفعة واحدة لينعكس سلباً على الدولة وتجعلها ساحة للازمات والصراعات[1]. ولأجل بيان ماهية المحددات

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

السياسية التي تقف عائقاً امام استقرار الدولة سيتم تناولها بالشكل الاتي:

اولاً- المحددات الداخلية للاستقرار السياسي:

توجد عدة تعريفات لمفهوم الاستقرار السياسي اجاد بها المختصون ومنها تعريف " **الآن بال" بانه " حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه حول مفهوم الشرعية السياسية"** [2].وعليه يمكن القول ان الاستقرار السياسي هو هدف تطمح الحكومات الى تحقيقه وحق مشروع لجماهيرها يتطلب تكيف مؤسساتها لتتناسب مع التغيير الحكومي دون المساس ببقية الهياكل الاخرى وامكانية ادارة الوضع والتحكم بالمشكلات الطارئ واتخاذ التدابير اللازمة. ولعل العراق اخفق في ترتيب تلك التدابير بسبب المعوقات السياسية الاتية:

1- **التعددية الحزبية:** تمثل الاحزاب السياسية من ابرز مظاهر الحريات السياسية اذ لا يكتمل نضج النظام الديمقراطي من دون وجود هذا النوع من التعدد كونها بمنزلة مؤسسة سياسية لا تقل في شأنها عن بقية المؤسسات السياسية الاخرى، بيد ان العراق الذي كان يقبع تحت هيمنة نظام الحزب الواحد لسنوات طوال، ثم تحول الى حالة من الانفتاح الديمقراطي التي فسحت المجال على مصراعيه امام الحركات والتنظيمات الحزبية المتعددة، لممارسة الحراك السياسي بأشكاله المختلفة دون وجود لآليات تنظم ذلك الحرك حتى تجاوز عددها (250) حزب وكيان سياسي بعد عام 2003 ، مما اثر سلباً على استقرار الدولة السياسي بفعل الاسباب الاتية[3]:

أ- على الرغم من مرور اكثر من 18 سنة لعمل الاحزاب داخل العراق الا ان خططها غير واضحة المعالم لتنوع الغايات والاهداف التي ترموا اليها، ناهيك عن عدم نضج افكارها لتأثرها بامتدادات القبيلة والطائفية، علاوة على التأثير الخارجي على اغلبها.

ب- اختلاف الايديولوجية الحزبية جعلها في حالة انتقال من اتجاه الى اخر، الامر الذي جعلها تفقد اهدافها .

ت- الشخصنة السياسية كون هذه الاحزاب تمثل اشخاص ليس لهم اهداف او برامج سياسية حقيقية ، وهذا يعني ان قوة الحزب مرهون بقوة الزعيم.

ث- ضعف امكانيات الممارسة البرلمانية للأحزاب ويمكن ارجاع ذلك الى اصل نشأتها والاسس التي بنيت عليها.

ج- عدم وضوح البرامج السياسية للأحزاب وضعف قدرتها على استقطاب الجماهير كون اغلبها بني على اسس طائفية واثنية .

ح- تعد اغلب تلك الاحزاب ذات ثقافة تقليدية وبرامج سياسية غير واضحة ، علاوة على خطابها السياسي التقليدي.

اضف الى ذلك ان معظم الاحزاب العراقية تتبنى اسلوب الاقصاء والتهميش مع الاحزاب المنافسة لها بدلاً من تنظيم حوار سياسي يقرب وجهات النظر ،مما اسهم في تشرذم الحياة السياسية في الدولة [4]. اذ يلحظ ان سياسة غالبية تلك الاحزاب تدفع بالدولة الى التقسيم المكوناتي المناطقي الذي يعد مصدر تهديد حقيقي للتعايش السلمي في الدولة ومقوض لاستقرارها.

2- **الفساد السياسي:** يتصدر الفساد السياسي أنواع الفساد الاخرى كونه يمثل فساد الطبقة العليا بالدولة [5]، تلك الظاهرة التي استفحلت في العراق بعد عام 2003 بشكل يصعب تحديده او وضع اطار واضح له، اذ تجلى في كونه فساد مالي واداري وقضائي اهلك منظومة الدولة وشاعت قيم المحسوبية والرشوة، لا سيما بعد ان احتل العراق للمدة (2003-2007) المراتب المتقدمة في السلم العالمي للدول الاكثر [6]. نتيجة قرارات الحاكم المدني في العراق التي هيأت الظروف المناسبة لتفشي ظاهرة الفساد السياسي في الدولة[7]، حتى بات للفساد مؤسسات قائمة بذاتها لها نفوذ وسلطة وقدرة على مواجهة النزاهة ومحاربتها.

3- **الرشوة الانتخابية:** يقصد بها" الفائدة او العطية او الهبة او الوعد التي يكون الغرض منها الاخلال بحرية التصويت من حيث التأثير على ارادة الناخبين لحملهم على انتخاب مرشح معين او

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

الامتناع عن التصويت بما يشكل اخلالا بالعملية الانتخابية"، فهي تعد احد الجرائم الانتخابية التي فتكت بالعملية السياسية في العراق بصورة كبيرة بسبب سطوة المال وسيطرته على مقدرات هذه العملية ومن ثم يعد خطرا على سلامة التمثيل النيابي للمجتمع، كونها تمثل سلاح خطير للتأثير على قرار الناخبين وتوجيههم[8]. على ان الاموال التي تقدم من قبل الكيان السياسي يكون مصدرها المال العام، و احيانا من مصادر خارجية لتشكل اكثر خطرا كونها جمعت بين التدخل الخارجي والرشوة ، و من ابرز العناصر المساعدة على اعتمادها الاتي[9]:

أ- **الفقر:** عامل محفز يجعل من الرشوة الانتخابية تخضع للعرض والطلب وصراع الاحزاب السياسية ،لاسيما ان نسبة الفقر في العراق قد تجاوزت 21.9% لعام .

ب- **الجهل:** انخفاض الثقافة الانتخابية نتيجة لضعف الوعي الفكري والسياسي تجعل من صوت الناخب سلعة يتم استبدالها من قبل الناخب لمن يقدم له مغريات اكثر.

ت- **غياب او ضعف الاطار القانوني المنظم لعمليات التمويل الانتخابي:** ان القصور المتعمد في التشريعات الحاكمة والتي تخص تنظيم عملية الانفاق المالي للانتخابات تشكل سبب رئيسي في تفشي هذه الظاهرة لاسيما وان توافقت مع غياب القانون المنظم لا وجه الصرف هما عماد الرشوة الانتخابية.

ث- **هشاشة الاجهزة الادارية والرقابية المنظمة للعملية الانتخابية:** على الرغم من تعدد الاساليب الوسائل المعتمدة من قبل الدول في تتبع العملية الانتخابية الا ان في العراق تجد هيمنة سلطة او جهة واحدة او اكثر تقوم بهذه المهمة مما ينعكس في عدم قدرتها على التحكم وبالتالي تفشي الرشوة الانتخابية.

ج- **ضعف النخب السياسية:** وتعني وجود نخب سياسية غير محببة للشارع العراقي فكرياً ووطنياً مما يجعلها تحاول الوصول الى السلطة من خلال الطرق غير الشرعية بدل خوض العملية الانتخابية عبر الرشوات الانتخابية.

اذن الرشوة الانتخابية تعمل على شراء النفوذ من جهة وشراء اصوات الناخبين من جهة اخرى لتصب في صالح المرشح او الكيان السياسي والاحزاب لبلوغ غاياتها [10].

4- **التوافقية السياسية:** تعني الاعتقاد بضرورة اعطاء حقوق سياسية للجماعات الاثنية المتكون منها الشعب الواحد، كونها تعبر عن احترام تلك الفئات سياسياً من خلال تمثيلها في السلطة[11]. و ما يلاحظ في العراق بعد 2003م ان العملية السياسية قد بنيت على مبدا التوافقات السياسية وهذا تحدي كبير على الاستقرار السياسي في الدولة كونه يعمل على حل الصراعات والخلافات المتصاعدة بين القوى السياسية وفق التوافقية على حساب مصالح الدولة العليا [12]. ومن الملاحظ ان القوى نفسها قد توافقت قبل دخولها العراق من خلال معارضتها للنظام السابق من خلال مؤتمر لندن في 14 تشرين الثاني 2002، عبر تشكيل لجنة خاصة تحت اسم لجنة المتابعة والتنسيق" تألفت عضويتها من 65 عضواً اغلبية القوى الفاعلة66% كان من عرب العراق مناصفة بين الشيعة والسنة، والتيارات السياسية الاخرى، و25% للأكراد، 6% للحركات التركمانية، و3% للأشوريين" [13].

5- **محدودية الشرعية والمشروعية:** تتحدد بأزمة الثقة ما بين الحكومة والشعب، وتنعكس بلجوء الى استخدام العنف السياسي ضد النظام، لانتهاك حقوقهم وعدم احترام القواعد الدستورية، ولما كانت العلاقة قائمة وفق اعتراف الشعب وتأييديه للنظام السياسي فأن ذلك يتجلى ايضاً بتلبية ذلك النظام لمطالب الشعب وحاجات افراده، والنظام السياسي في العراق يغلب عليه ازمة شرعيته، كون افراد الشعب لم تعترف بشرعية مؤسسات الدولة السياسية ولا القانونية او الدستورية، ويعود السبب في ذلك لإخفاقها في تحقيق مصالح ومتطلبات ابناءه، ليكون احد اسباب تعثر العملية السياسية فيه، والحقيقة الامر يقع على عاتق النخبة الجزء الاكبر لأنها تعد المكون الابرز في تكوين هذا النظام وقيادته، فمدى تمكنها من

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

خلال العناصر الكفؤة في اداء العمل التنفيذي (التكنوقراط)، والذي يمثل الفيصل في انجاز مهام النخبة وتجاوز تلك الازمة على وفق القدرات التنظيمية التي تتغلل في النظم السياسية والاطر الاجتماعية والاقتصادية عبر ايمانها المطلق بالتغيير والتطور والارتقاء ووضع الخطط التنموية. الا ان ازمة الشرعية في العراق وما تلاها من ازمة المشروعية تعني السياسات والقرارات التي تختص بتوزيع الموارد على المجتمع، الا ان النظم السياسية ما بعد عام 2003 لم تتمكن من تحقيق تلك المطالب لأنها حكومات تسيير اعمال دون تخطيط[14].

6- **الطائفية**: تعني "التنظيم الاجتماعي الذي تعتمده او تسلكه جماعة دينية مما يحدد ولاءها وهويتها والقوى المؤثرة فيها كرجال الدين بالمقارنة مع الجماعات الاخرى الموجودة داخل المجتمع نفسه"، وتشكل الطائفية واحدة من محددات الاستقرار السياسي في العراق بعد ان شهدت حالة تطور واضحة وغير مسبوقة من القتل على الهوية وتصفية وعمليات تهجير القسري واخرى عمدت التفجير في الاسواق وغيرها من المناطق ذات الكثافات السكانية العالية، فتعد الاعوام ما بين (2006-2007) هي الاشد عنفا في حياة العراقيين اذ تصدى فيها التعصب الايديولوجي المقيت الذي رافق نظم سياسية ضعيفة، حيث استخدمت الأسلحة الخفيفة وكاتم الصوت في استهداف الابرياء دون معرف الاسباب فقط لترهيب الناس وبث الفزع والخوف وفقدان الامان، وما شهدته محافظات " بابل ديالى نينوى" حالة تهجير على اساس ديموغرافي ومذهبي وديني للحصول على محافظات خالصة ومنعزلة طائفياً، لتنصب غاية تلك الاعمال في زعزعت وحدة العراق وشرخ الهوية الوطنية وخلق الفتن الطائفية لتكون عقبة امام وحدة الوطن واستقراره[15].

ثانياً- المحددات الخارجية للاستقرار السياسي:

ان اعادة بناء اي نظام سياسي في دولة ما على انقاض دولة منهارة تجعله واهن امام محيطه الاقليمي والدولي بسبب تزاحم التدخلات الخارجية التي تشكل تحدي جدي للدولة [16]، وهذا ما ينطبق على العراق ويحتم على اصحاب القرار التفكير في كيفية تحجيم تلك التحديات عبر اعادة هيكلة الدبلوماسية العراقية، من اجل التخفيف من حجم الضغط الخارجي ،مما يعزز بناء الدولة ويرفع مكانتها وفق دبلوماسية ناجحة وواعية لمتطلبات واقعها والمحيط الجيوسياسي والجيوستراتيجي الذي تعمل فيه[17]. وتتجلى تلك المحددات بأداء الفواعل الاقليمية والدولية المتنافسة في الساحة العراقية ولأجل الاحاطة بالموضوع سيتم تناوله بالشكل الاتي:

1- المحددات الاقليمية للاستقرار السياسي في العراق:

ثمة محددات اقليمية متعددة اسهمت في ارباك المشهد السياسي والامني في العراق مما ادى الى اضعاف الدولة وجعلها واهنة امام حراك الفاعلين الجيوبولتيكيين تجاهها ومن ابرزهم الاتي:

أ- محيط العراق الاقليمي غير العربي:

تمثل اسرائيل ابرز الفواعل الاقليمية التي تسعى الى ارباك الوضع الامني والسياسي في العراق كون الاخير يشكل مصدر تهديد وعلى مر السنين، فإثارة الفوضى والارباك بعد نجاحها في استقطاب بعض الاطراف السياسية فكانت الداعم الاساس لقرار الرئيس الامريكي الاسبق القاضي بضرورة تغير النظام السابق، وتشكيل حكومة جديدة بمقاسات تلائم الدولتين وبالفعل بثت ذلك من خلال الاعلام بان العراق يشكل خطر دولي وامني، وبعد ان تمكنت من تغيير النظام عمدت بالدرجة الاساس على تفكيك النسيج الاجتماعي العراق وركائز الدولة بشكل تفصيلي، فعملت على استغلال شمال العراق لتدريب جماعات تعمل لصالح الكيان وظيفتها زعزعة الامن الداخلي، وزرع عناصر التجسس في شتى ارجاء ومفاصل الدولة، ولتكمل مشروعها الرامي لتفكيك الدولة ارسلت (2400) من عناصرها الاستخبارية لمساندة الاحتلال والعمل على تصفية الدولة من كوادره وكفاءاته اذ تم اغتيال (450) عالم و(455) من الكوادر الصحية[18]. كما عملت على خلق الفوضى وانهاك قوة الدولة

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

وبنيتها الاقتصادية والتحتية، لاسيما بعد تعاونها مع **الولايات المتحدة وتركيا** في ادخال تنظيم داعش الارهابي الى العراق وتمكينه من احتلال ثلث مساحة العراق الخريطة(2) . فيما تداركت تركيا موقفها بعد عدم السماح للولايات المتحدة من استخدام اراضيها وسمائها في الحرب على العراق، لتدخل الى جانب تلك القوات داعية في حد قولها فرض الامن والاستقرار لتحصل على ضمانات منع قيام دولية للأكراد، زد على ذلك حصولها تعهد من الجانب الامريكي بضرورة مشاركة التركمان في العملية السياسية وعدم الغاء الاتفاقية السابقة مع العراق بضرورة ملاحقة حزب العمال الكردستاني داخل اراضيه، علاوة على زيادة تدخلها في الشأن الداخلي العراقي وتغذية النزاعات الطائفية [19]. لا بل ودعمت العناصر الارهابية من خلال تدريبهم في معسكرات خاصة جنوب تركيا ومعالجة قياداتهم داخل اراضيها، كما وعقدت صفقات مع تنظيم داعش في تهريب النفط العراقي والسوري بأقل من السعر العالمي بحوالي (75%)[20].

الخريطة (2) مناطق سيطرة تنظيم داعش الارهابي في العراق لعام 2015

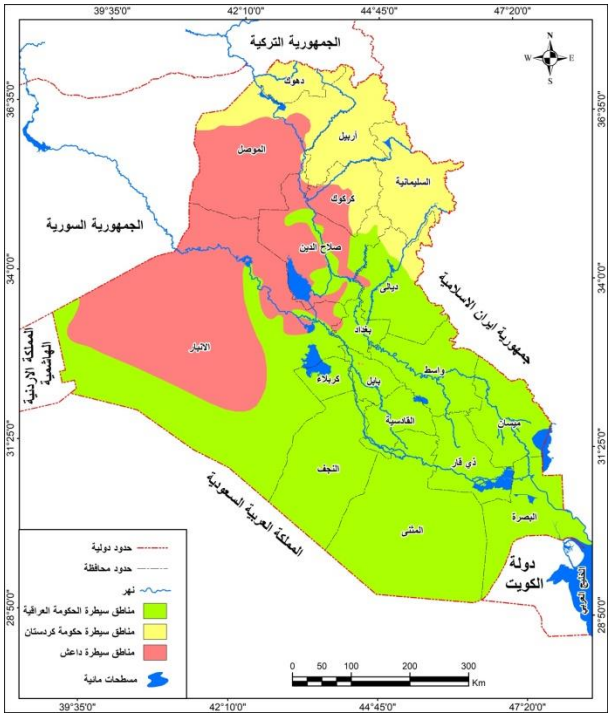

المصدر: الباحثان بالاعتماد: لطيف كامل كليوي واعياد عبد الرضا عبد الله، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العر اقية بعد عام 2003، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2019، ص1699.

وفيما يخص ايران تخضع علاقتها مع العراق لجملة من الاعتبارات السياسية والتاريخية، وما صاحب المشهد العراقي الجديد جملة من التحولات في مسار تلك العلاقات وقد يعود ذلك لأصل العلاقة تاريخية مع جزء مهم من المؤسسة الدينية[21]. اذ اصبحت ايران ظهيراً سانداً للعراق مما عزز العلاقات بين الدولتين بشكل كبير [22]، ولا ينكر وجود التدخل الايراني في الشأن الداخلي العراقي من اجل حفظ امنها القومي ، اذ عملت ايران على تفعيل قوتها الناعمة في العراق عبر تنشيط حركة الوفود الدينية والسياحية والعلمية ، ناهيك عن دعمها للعراق في حربه ضد تنظيم داعش الارهابي من خلال تدريب الحشد الشعبي و تزويده بالأسلحة والمعدات والمستشارين العسكرين فضلاً عن ارسال قوات مساندة وهذا يشير الى تزايد قوة ايران في نطاقها الاقليمي بعد انتهاء مشروعها النووي ومحاولة وضع استراتيجية جديدة لإفشال المخططات الامريكية من محاولة اختراق سيادتها[23]. وعلى الرغم من الدعم الايراني السياسي والعسكري للعراق الا ان تقاطعاتها الجيوسياسية مع الولايات المتحدة الامريكية اثرت سلبا على الاستقرار السياسي في العراق كون الاخير بات ساحة لتصفية الحسابات بين الدولتين.

محيط العراق الاقليمي العربي:

1) دول مجلس التعاون الخليجي:

برز الدور الخليجي المعادي للعملية السياسية في العراق بعد عام 2003، اذ عمدت السعودية على زيادة الفراغ الامني من خلال دعم الارهاب في الدولة فقد وصل عدد العناصر الارهابية من السعوديين زهاء 2000 ارهابي كونها تتخوف من نجاح العملية الديموقراطية المجاورة لحدودها[24]. ولا يختلف الموقف الكويتي عن سابقته ، وهذا يعود لما تحمله من حقد دفين

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

ومحاولة الانتقام لما تسبب به النظام السابق ابان التسعينات في غزوه للكويت فتوالت الملفات المشتتة لصانع القرار العراقي من خلال زجه بأزمات متتالية منها ميناء مبارك، فضلا عن محاولتها عرقلة خروج العراق من البند السابع في حينها، ثم مطالبتها بالتعويضات المالية و اعادة ملف ترسيم الحدود[25]، مما ارهقت صانع القرار العراقي وجعلته غير قادر على تأدية دوره في فرض الامن والاستقرار.

وفيما يخص الامارات فبعد تشكيل حكومة عراقية جديدة أظهرت الامارات تأييدها للعملية السياسية في الدولة ، لكن سرعان ما تراجعت عن موقفها بعد ان اعلن العراق دعم السعودية للإرهاب، فضلاً عن ذلك دعمها لجماعة جند السماء الرامية الى ضرب البنية العسكرية و حركة اليماني التي كانت غايتها بث روح الفرقة بين مكوناته، ثم تعود برغبة امريكية لتصحيح مسار تلك العلاقة بين الدولتين خلال حكومة السيد " حيدر العبادي " (2012-2018)[26]. لكن الطابع السلبي للعلاقة هو اشد سمة كونها ترغب في بقاء العراق مفكك ومكوناته متصارعة فيما بينها.

وفيما يخص دولة قطر أيدت الاحتلال الامريكي للعراق وتعد من الفواعل التي اسهمت في تأزيم الوضع الداخلي في الدولة ناهيك عن فتح اراضيها امام القوات الامريكية الغازية للعراق.[27] حرصا منها على تدهور الوضع الامني ومنع نهوضه من جديد. ولا يختلف الموقف البحريني من كونه يشكل تحدي اخر امام تحقيق الاستقرار في العراق فيظهر الدور بوضوح في مساندتها للغزو الامريكي من خلال تواجد قاعدتين عسكريتين امريكية واخرى بريطانية، ثم ما زاد حدة العداء الاحتجاجات الشيعية في البحرين بتاريخ 2011/2/14وما تلاها من اصدار السيد مقتدى الصدر وثيقة تضمنت 10 مقترحات منها " ايقاف الحرب في اليمن والبحرين وسوريا فورا وتنحي حكامها في الحال، تأجج الموقف المتوتر اصلا بين العراق والبحرين... " ثم موقفها من وزير الخارجية العراقي في عام 2015، جراء محاكمة الامين العام لجمعية الوفاق البحرينية" سلمان امين"، مما تسبب في تصاعد تصريحات وزير الخارجية البحريني بكون العراق يدعم الارهاب ويدرب عناصره ويسفرها الى الاراضي البحرينية[28]. اما بالنسبة لدولة عمان فقد بقيت مؤيدة للتحول الديمقراطي في العراق دون ان تسهم في احداث مشكلات تربك الواقع السياسي والاقتصادي للعراق.

جل ما تم عرضه يشير الى مدى بسط الدول الاقليمية امكاناتها المادية والمعنوية لكسب الرضا الامريكي ودعمها واسنادها لمخططات الولايات المتحدة الرامية لاستغلال خيرات وموارد العراق وتجزئة مكوناته واشغال صاحب القرار بمشكلات داخلية وخارجية تربك البيئة الامنية وتحجم جهود الدولة في تحقيق الاستقرار .

2) المحدد الاردني والسوري:

ظاهريا تحاول الاردن ان تمسك العصا من المنتصف في تضمين علاقتها مع العراق فهي ما بين موقف معارض للاحتلال تبعاً للرد الشعبي لسكانها واخر مؤيد للقرار الامريكي، بيد انها في الحقيقة عملت بطريقة مباشرة وغير مباشرة على زعزعة امن واستقرار العراق، مما دفع الاخير الى تحميلها مسؤولية كبيرة واهمها تفجير رائد البنا عام 2005 في مدينة الحلة والذي تسبب بخسائر بشرية كبيرة، ترتب عليها سحب السفير العراقي من الاردن وغلق السفارة الاردنية في بغداد وكذلك غلق الحدود لعدة ايام [29]. ولتخفيف شدة الازمة ولمقتضيات الجوار الجغرافي عمدت الاردن على عقد زيارات لأجل اعادة الثقة من جديد كان اولها زيارة رئيس الوزراء الاردني عدنان بدران عام 2005، قابلها زيارة رئيس الوزراء العراقي ابراهيم الجعفري، لا سيما وان الاردن تدرك بكونها بحاجة لتلك العلاقة ولتضغط على المكون السني من جهة وتكسب ود المحتل من جهة اخرى وهو الدور المرسوم لها في ضوء المخطط الامريكي ليضمن تنفيذ مخططاته بالكامل وبتأييد عربي[30]. وفيما يخص سوريا فقد اخذت العلاقات ما بين الدولتين بمحاولات جادة لتحسن على الرغم من الشوائب التي

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

تحيط بها اذ اجريت العديد من الزيارات، و تم الاتفاق على تشكيل لجنة امنية تنصب مهامها على ضبط الحدود مع العراق، وتطوير العلاقات الاقتصادية وامكانية استعادة الدور العربي للعراق عبر البوابة السورية[31]. الا ان مجرى تلك الاحداث تغير لان سوريا لا تتوان في العمل ضد النظام العراقي في حال تعارض ذلك مع مصالحها، اذ ثبتت المؤشرات فسح مجالها الارضي لعبور الجماعات الارهابية ، كما وانها تسعى لان يكون لها نفوذ في الشأن العراقي بعد الانسحاب الامريكي واهما الجانب الاقتصادي من خلال اعادة فتح خط انابيب نفط كركوك – بانياس، لأنه يشكل مورد غني بالنسبة لها لما يوفره من مردود مميز[32].

يلحظ مما تقدم ان الفواعل الاقليمية على تنوع توجهاتها عملت بطريقة مباشرة او غير مباشرة على عدم استقرار العراق السياسي ، وهذا يعود لتبعية بعضها للولايات المتحدة الامريكية من جانب او لتخوف خصوم الولايات المتحدة من دورها في العراق الذي بات يستهوي مشاعر مواطنيها لاسيما سوريا وايران.

2-المحددات الدولية للاستقرار السياسي في العراق:

أ- **الولايات المتحدة الامريكية:**

ان الدور الفاعل للولايات المتحدة لم يكن وليد الحاضر بل كانت وما زالت تنظر للعراق كنقطة مفصلية في جوهر استراتيجيتها الشاملة، ويتصدر قائمة تلك الغايات والاهداف النفط العراقي وكيفية الوصول اليه ويبرز هذا الهدف منذ الحرب العراقية الايرانية وما تلاها من غزو الكويت حتى نصل الى نقطة التحول المفصلي المتمثل في احتلال العراق من قبل الامريكان عام 2003، ليصبح رسميا ضمن دائرة المجال الحيوي للولايات المتحدة الامريكية ومن ثم جزءا لا يتجزأ عن مدركات استراتيجيتها الكونية الشاملة لبسط النفوذ على العالم[33]. وما ان حصل التغيير في العراق بعد سقوط النظام السابق اضحت الولايات المتحدة صاحبة النفوذ المتسلط في العراق حتى بعد اعلان الرئيس الامريكي في وقتها جورج بوش بتاريخ 2003/5/1 انتهاء العمليات العسكرية في العراق الا ان جدد اعلانه في تاريخ 2005/11/30عزم الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق النصر والتي اشار فيه الى " سوف يتم تحقيق النصر بتوفر العزيمة، ولكن ليس في موعد محدد ولم يسبق ان تم تحقيق النصر في اي حرب في السابق بناء على جدول زمني ولن يحدث ذلك في هذه الحرب ايضاً"[34].

حقيقة الامر ان ما تم اتباعه من قبل الولايات المتحدة الامريكية في العراق منذ احتلاله وحتى نهاية مدة الدراسة يدل على انها كانت بعيدة من ان تكون داعمة لتحقيق الاستقرار السياسي في الدولة ، لا بل انها عملت على اربك الوضع السياسي في الدولة كونه يطيل امد وجودها في العراق [35]. كونها تروم استخدامه كنقطة انطلاق لتحقيق مشوعها الرامي لتفتيت العراق وجواره ومحيطه الجغرافي ، الخريطة (3) ، ولأجل ذلك اتخذت الولايات المتحدة عدة قرارات عبر حاكمها المدني في الدولة " بريمر" التي يمكن ايجازها بالاتي[36]:

1) تدمير المؤسسات الامني من خلال تفكيك الجيش والشرطة والاجهزة الامنية التابعة لها، مفتعلة بذلك ارباك الوضع الامني والسياسي وتباعاته الاجتماعية والتي لا يزال يعاني منها الشارع العراقي واكتفت الولايات المتحدة بذلك بدور المتفرج ولم تعي الموضوع اهميه سوى وزارة النفط التي عمدت على تحويطها وحمايتها بشكل كامل. وفي مقابل ذلك شاعت الفوضى وعمليات العنف والقتل وتصاعد موجة الارهاب خصوصاً بعد فقد الملايين من العراقيين لوظائفهم ومصدر معيشتهم مما جعل الاغلبية تنجرف صوف العنف مما تلاه من تأجيج الوضع الامني والاستقرار السياسي.

2) عمدت الولايات المتحدة على تطبيق المحاصصة الوطنية كأسس لعملية الحكم الوطني، لكن ذلك تسبب في تزايد حدة الصراعات الطائفية والعرقية، وان ما جاء به الدستور الدائم لعام 2005 من بنود تنص على تقسيم العراق واضعاف وحدته وهذا يعد غاية الاحتلال وهدفه.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

3) ظهور تنظيمات مسلحة كانت السمة الاولى لها هو مقاومة الاحتلال لكن سرعان ما انصبت في اتجاهات اخرى منها تنظيمات تكفيرية واخرى تصفية سياسية وما شابه.

4) تصفية المشاريع الحكومية السابقة باستثناء ما يخص قطاع النفط، من خلال اصدار قوانين اقتصادية صارمة ساعية نحو تفكيك هيكل الاقتصاد العراقي وشله بالكامل، ومنها عمدت على تحديد الضرائب للأفراد والشركات بواقع (15%)، وخفض الرسوم الجمركية الى (5%)، ثم شرعت قوانين تضمن للمستثمر الاجنبي الاستثمار بنسب مطلقة تصل الى (100%)، دون ان تذكر ما يخص نسبة المشاركة الوطنية، مما فسحت المجال للشركات متعددة الجنسيات من تمارس دورها بحرية مطلقة من خلال استثمار العديد من المشاريع او شراء مصانع مقابل مبالغ زهيدة.

الخريطة(3) المشروع الامريكي لتقسيم العراق الوطن العربي

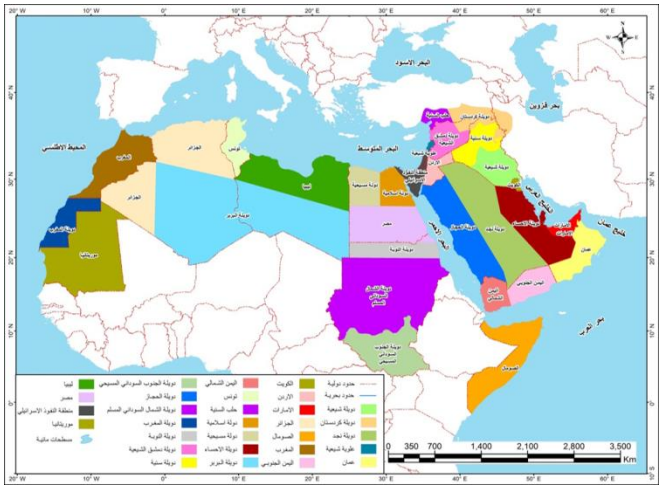

المصدر: الباحثان بالاعتماد على لطيف كامل كليوي الجابري، تحليل جغرافي سياسي للسياسات الخارجية العراقية حيال تركيا وايران، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2014، ص37.

5) الفساد المالي والاداري: والذي تصدى مسرح الاحداث في العراق فبعد حادثة اختفاء نحو (9) مليار دولار من اموال العراق والتي كانت لدى سلطة الاحتلال قبل عام 2003، وضياع قرابة (100) مليار دولار المزعم انفاقها من قبل سلطة الائتلاف " بول بريمر" لإعادة اعمار العراق من خلال عقد اتفاقيات ومشروعات دون تنفيذ فقط حبر على ورق، بل كانت سلطة الاحتلال متسببة في سرقة المصارف وتدمير معسكرات الجيش ومعداته فضلا عن عدم ردعها للمفسدين والمخربين بغية زيادة الضغط على اصحاب القرار وضعف الدور المناط لاستتباب الاستقرار في العراق[37].

ولم تكتف سلطة الاحتلال بذلك بل تسببت في حل وزارة الاعلام وفق قرار من قبل الحاكم المدني في 23/ نيسان/ 2003 ، لتخلق حالة من الفوضى الاعلامية ولتكشف السلطة الرقابية، فضلا عن كون تلك الاحداث ارست اسس الارهاب ومنافذ واسعة له حقق رغباتها الرامية لإشغال اصحاب السلطة من جهة وضعف الثقة للمواطن بمقدرات النظام وتحقيق الامن والسلام من جهة اخرى فزادت العمليات الارهابية وليقدر عدد ضحايا الارهاب بنحو (604468) شهيد و (236427) جريح ونحو (1,5) مليون يتيم وفق احصائيات الاعوام (2003-2016)[38].

جل تلك العوامل والاحداث كان الراعي الاساس لها سلطة الاحتلال والهدف الاسمى هو تأخير تسلم السلطة للدولة العراقية خوفا من تحقيق نظام ديمقراطي جديد يضرب تلك المصالح والمطامع الرامية لبقاء وجودها وبناء قواعد عسكرية دائمة لها لتكون هي المتصدر الوحيد لتتدخل في شؤون الدولة وقراراتها بشكل دائم.

ب- الاتحاد الاوربي:

يمكن ايجاز الدور الفاعل للاتحاد الاوربي من خلال استعراض طبيعية العلاقات من جهة وطرق التدخل في الشأن العراقي من جهة اخرى، اذ وصفت العلاقة ما بين اوروبا والعراق بالمد والجزر لتباين مستوياتها واثارها عبر المراحل التاريخية بفعل المتغيرات الداخلية والدولية، الا ان حالة الانعطاف في مسار تلك العلاقات برز بعد حرب العراق عام 2003، متمثلة في بادئ الامر من خلال ما نص عليه الدستور العراقي حالة اعتماد خط معتدل في سياسة العراق مع جميع الدول ليصل لحالة التعاون والوفاق ليعزز مصالح العراق وشعبه مع شعوب تلك الدول،

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

ولغرض العودة مرة اخرى في احضان الاسرة الدولية وليبرز دوره الاستراتيجي الحضاري[39]. الا ان موقف الاتحاد الاوربي من حرب العراق انقسم الى اتجاهيين معاكسين بقيادة معسكرين الاول بقيادة بريطانيا ومن يساندها " ايطاليا- اسبانيا- الدنمارك- البرتغال- بولندا- هولندا- التشيك- المجر- جمهوريات البلطيق" وهذه الدول مجتمعة اكدت مسندتها للولايات المتحدة في حربها على العراق، اما المعسكر الثاني المتمثل بقيادة فرنسا وكل من " المانيا- بلجيكا- اليونان- النرويج- السويد" كانت معادية للقرار الامريكي، الا ان سرعان ما انطوت كلا من فرنسا والمانيا لتساند وتدعم القرار الامريكي محاولة بذلك التقرب لها حد المنافسة مع بريطانيا بعد ان تغير حكوماتها وتصبحان بقيادة كلا من " نيكولا ساركوزي وميركل" على التوالي، واصبحت بعدها دول اوروبا حلفاء مع الولايات المتحدة في حربها على العراق وظهرت قوات بريطانية ولبولندية وكذلك الاسبانية، وسرعان ما ترتب الاثر البالغ لتدخل تلك الدول على سيادة العراق وامنه من خلال ارسال مقاتلين بلغ اجمالي العدد (3,922-4,294) مقاتل اجنبي من اجل زعزعة الامن وبث الارهاب ونشاطاته المختلفة[40].يبدو الدور التابع للولايات المتحدة من قبل الاتحاد الاوربي هو من اجل كسب الود والقبول من قبلها كونها هي المهيمن والمتنفذ في رسم السياسية العالمية وتحديد الابعاد المستقبلية.

ت- روسيا الاتحادية والصين:

تبقى المصالح السياسية والاقتصادية هي الاسمى والاكثر وضوحها في مرتسم مخططاتها، ولاسيما الوجود الامريكي يحاول تغيب الدور والاثر الروسي في طبيعية تلك العلاقات وفرض الوجود، لذا بقي الدور الروسي يسعى لضرورة حفظ الاستقرار داخل العراق فبادرت بإعلانها ازالة قرابة 93% من ديون العراق بعد زيارة رئيس الوزراء في حينها اياد علاوي، ثم الاستعداد للتعاون الدولي ودعمها لبناء الدولة العراقية وفرض الامن ومحاربة الارهاب[41]. وبالتالي فأنها لا تشكل تهديد للعراق.

اما الموقف الصيني تجاه الحرب على العراق بصورة واضحة ومعالم الرفض الصريحة منذ ان دعت لعدم اطلاق النار واعلان الحرب ويتجلى ذلك الرفض بتصريحها " شعب العراق يحكم العراق" اي انها اكدت على ضرورة اتاحة المجال والحرية التامة لتسنم السلطة من قبل الشعب واختيار من يمثلهم داعية الى ضرورة احترام الدولة ارضا وشعبا وسلطة قائمة، وما يعزز موقفهم من خلال تأييدها لتشكيل مجلس الحكم المحلي وتقديم مساعدات مالية بلغت 25 مليون دولار لإعادة الاعمار والنهوض بواقع الدولة، فضلاً عن سعيها بضرورة اعلان الانسحاب الامريكي من خلال ما قدمته من مقترح في شهر مايس 2004، وهو ما ايدته كلا من روسيا وفرنسا والمانيا[42]. واستمرت الصين في تعزيز علاقتها مع العراق من خلال افتتاح سفارتها في العاصمة بغداد في تموز من عام 2004، كما دعت اصحاب القرار السياسي لزيارة الصين وابرزها زيارة الرئيس جلال طالباني انتهت تجلت تلك الزيارة بعقد خمس اتفاقيات، تحرص الصين على توثيق تلك العلاقات مون العراق يتمتع بثروات طبيعية واهمها النفط ولما لموقعه الجغرافية من اهمية وانفتاح مما دعاها لضمه لمبادرة الحزام والطريق مما يسهل الاستثمار وتصريف تجارتها[43]. التتبع بعناية لدور الصيني حيال الاستقرار السياسي في العراق، يتضح بأن مصالح الصين تفضي بضرورة ان يتمتع العراق بحالة الاستقرار بالرغم من الوجود الامريكي كونها تداري غاياتها الاقتصادية بالدرجة الاساس وامكانية ضمان وجودها فيه كونها تتمتع بموارد طبيعية غنية يمكن استثمارها.

ث-المؤسسات الدولية(هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي):

التحق العراق كعضو في هيئة الامم المتحدة عام 1945، ولكن السياسة العبثية للنظام السابق وشن الحروب على دول الجوار ومنها الكويت ادى الى تغير الموقف وطبيعة العلاقة ما بين الامم المتحدة والعراق فاصدر مجلس الامن بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة عدة قرارات منها قرار 1990/687 والذي

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

يستند على شن قوة عسكرية ضد العراق وعده مسؤول عن الخسائر البشرية وما تلاه من عقوبات اقتصادية واعباء مالية ،لكن فرض الهيمنة الامريكية نفوذها على اداء المؤسسات الدولية لتجعل منها ما يصدر فقط هو حالة الاستنكار ومواقف الاستهجان فقط لا غير اذ لم تتمكن من تقديم رفضها لاحتلال العراق وعدم قدرتها على المحافظة على الامن والاستقرار السياسي فيه لاسيما حالة الفوضى التي صاحبت سنوات الاحتلال مما جعله يفقد قرابة 3% من سكانه جراء عمليات القتل المختلفة[44]. اما مجلس الامن الدولي فقد خض لقرارات الولايات المتحدة واهم ما يؤكد ذلك اصداره لقرارات تؤيد شرعية الوجود الامريكي منها قرار رقم (1483) في 2003/5/22، الذي جعل من القوات المحتلة قوات محررة ، ثم قرار رقم (1546) في 6/8/ 2004، الذي غير تسمية قوات الاحتلال الى قوات متعددة الجنسيات وغيرها من القرارات التي تتماشى مع رغبات الاحتلال الامريكي ومددت الوجود الامريكي ومنها ما صدر من قرارات مرقمة وكالاتي(1637-1773- 1790)[45]. حقيقية الامر ان عمل المؤسسات الدولية كان يساير اراء وتطلعات الولايات المتحدة بغية عدم تضارب المصالح والحفاظ على استمرارية وجودها بغض النظر عن الدور المناط بها في ضرورة حفظ الامن والسلام الدوليين.

المبحث الثاني- المحددات الاقتصادية للاستقرار السياسي

يعاني الاقتصاد العراق من الكثير من المشكلات التي اسهمت في تراجع تنميته بشكل صحيح لما مر به من الانشغال بالحروب وتراكم الديون وتراجع القطاع الخاص تراجع القطاع الزراعي مما انعكست على ارتفاع نسب البطالة والفقر و شيوع الفساد، في الوقت ذاته تشكل عقبات امام الدولة في فرض الامن والاستقرار الداخلي ، يمكن الاحاطة بها وفق الاتي:

اولاً- احادية الاقتصاد العراقي:

يقصد به الاقتصاد المعتمد بالدرجة الاساس على مصدر رئيس في الدخل القومي، والعراق انموذج على هذا النوع من الاقتصاد[46]، وعد النفط العراقي تحدياً لما يشكله من دعامة اساس في الاقتصاد العراقي، وبالإمكان تحول حالة البؤس والفقر التي يعاني منها العراق الى رفاهية ورخاء الا ان المستعمر الامريكي يجده سلعة استراتيجية يشركها بالأمن القومي الامريكي والمصالح الحيوية في العالم والمنطقة العربية لأنه يجده سلاح في التصارع والتنافس مع الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية[47]. لذا سار النفط وفق خطط واستثمارات موضوعه من قبل المحتل وخضع لمساومات عديدة خدمتاً لمصالحها. و يشكل النفط العراقي المصدر الرئيس للإيرادات، مما يجعله اقصاد يخضع للتبعية الخارجية، كونه يعتمد في دخله القومي على النفط فقط ولا توجد ثمة ملامح في امكانية التغيير وتنوع مصادر الدخل، يعود ذلك بسبب خضوعه الى العديد من المؤثرات الخارجية والداخلية التي هدفها يكمن في بقاء العراق على واقعه دون ادنى تغيير[48]. ففي عام 2005 بلغت صادرات النفط العراقي نحو (18.4) مليار دولاراي بنسبة 96.8% من اجمالي صادراته البالغة (19) مليار دولار، في حين لم تتجاوز نسبة الصادرات غير النفطية (3.2%) من اجمالي الصادرات للعام نفسه، مما يعني ان النفط هو الاساس الذي تعتمده الحكومة في توفير ايراداتها وميزانيتها، وهذا ما ارده المحتل وبالتالي افتقار العراق للمرونة الاقتصادية ازاء الازمات[49]. لذا فقد اعتمد سعر البرميل لاحتساب عوائد الموازنة فكان سعره (57) دولاراً للبرميل في موازنة عام 2008، في حين بلغ متوسط سعر مبيعات النفط العراقي حوال (80) دولار طوال عام 2008 في اسواق التصدير[50].

ان عملية تنويع الاقتصاد يشكل ضرورة هامة في خروجه من التركيز الى التنويع وفق اصلاحات عديدة تتبع سياسات مخططة في ضوء رؤية استراتيجية مستقبلية وتفعيل القطاعات الاخرى، مما ينقذه من الصدمات الكثيرة التي ترافق تذبذب الاسعار العالمية للنفط[51]. الا ان الحكومة العراقية غير قادرة على الخروج من هذه الدوامة لان ايراد النفط متقلب بتقلب الاسعار

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

العالمية للنفط وبالتالي يؤثر في النمو الاقتصادي وهذا يعني عدم الاستقرار الاقتصادي كون الاقتصاد يقود السياسة.

ثانياً- ضعف القطاع الخاص:

بقي القطاع الخاص في العراق وعلى مدار اربعين عام مغيب، بعيد عن اداء الدور الفعلي في دفع عجلة الاقتصاد العراقي والمساهمة في تحقيق نموه ، فبعد تغيير الحاصل عام 2003 اصبح هناك توجه لتشجيع هذا القطاع ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادي والمالي والتجاري لكن رافق ذلك عدم وجود استراتيجيات محددة وعم توفر اليات مخططة من قبل الجهات الحكومية المعنية ليؤدي في المحصلة الى ان يطغى الاستيراد على عملية التصنيع المحلي دون ضوابط محددة، رافقها الانعدام الامني وهجرة اصحاب المعامل والصناعات الى الخرج مع هروب رؤوس الاموال المحلية و لتستثمر خارج العراق لفقدانه الخطط والبنى التحتية التي تتطلبها تلك الصناعات[52]. بالرغم من امتلاك العراق للموارد والامكانيات الا ان انشغال الجهات المختصة عن احياء دور هذا القطاع يعود الى عدة عوامل منها الفساد المالي والاداري والمجاملة الشخصية وتهريب الاموال للخارج ورغبة المحتل في ذلك لكي يبقى هذا الاقتصاد رهن التحولات ولن يبلغ الثبات.

ثالثًا- ضعف الهيكل الاقتصادي:

يعاني الاقتصاد العراقي من الاختلالات البنيوية في هيكله علاوة على ضعف المؤسسات الاقتصادية العامة في الدولة والاعتماد على الخارج بشكل واضح في تلبية حاجات الدولة وبالتالي يكون نوع الاختلال هنا سلعي، اما الاختلال المالي فهو يتضح في اعتماد الدولة في ايراداتها على النفط بالدرجة الاساس مما يسهم في تحقيق عجز كبير في ميزانيتها[53]، الجدول(1) و الشكل (1) .

الجدول(1) الموازنة العامة للعراق لسنوات (2005-2019)

ت	السنة	الايرادات مليار دولار	النفقات مليار دولار	الفائض/ العجز مليار دولار
1	2005	40	27	13.8-
2	2006	58	50	8
3	2007	55	32	23
4	2008	81	56	25
5	2009	55.1	55.6	0.5
6	2010	74	80	6-
7	2011	105	94	11
8	2012	119	109	10
9	2013	115	131.2	16.2-
10	2014	105	119	14-
11	2015	62	90.7	28.7-
12	2016	82	103.1	21.1-
13	2017	105	113.7	8.1-
14	2018	119	113.8	5.2
15	2019	88.5	112	23

المصدر: فالح عبد فرهود المشعلاوي، جيوبولتيك المشروع الامريكي في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2021، ص87.

الشكل(1) الموازنة العامة للعراق لسنوات (2005-2019)

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول(1).

من الجدول اعلاه يلحظ ان ميزانية العراق متفاوتة ففي عام 2005 بلغت (13.8) مليار دولار، في حين وصلت الى (-28.7)مليار دولار في عام 2013،وهذا الارتفاع الكبير يوضح حالة العجز والاعتماد الاقتراض من الخارج.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

رابعاً- هجرة رأس المال الى الخارج:

تراجع الوضع الامني في العراق بعد الاحتلال كان العامل الابرز في هجرة رؤوس الاموال العراقية نحو الخارج بحثاً عن بيئة جغرافية امنه فأخذت من الدول المجاورة موطناً لها بحكم التقارب والتداخل الثقافي، فاحتلت الاردن وسوريا ومصر الصدارة وبدأت توظف تلك الاموال في اسواقها مشكلة في الوقت ذاته نسبة لا يمكن تغافلها من مجموع الاموال المستثمرة، اذ بلغ عدد الشركات العراقية في الاسواق الاردنية (25324) بين عامي (2004- 2006)، لتوضح مقدار الاسهام المالي العراقي في نمو الاقتصاد الاردني وانتعاشه، واضافة هجرة العوائل العراقية خلال عام 2005، بسبب العنف الحاصل في العراق الى تفعيل (2)مليار دولار كمبلغ اضافي في الاسواق الاردنية، وهو الدور المماثل الذي ساهم فيه هجرة العراقيين تجاه سوريا لاسيما خلال عام 2004[54].

خامساً- حجم المديونية العراقية:

حدد صندوق النقد الدولي بأن ديون العراق وصلت الى (125) مليار دولار، منها (42) مليار دولار يعود نادي باريس، زد على ذلك هناك مبالغ ضخمة يجب على العراق دفعها كتعويضات للحكومات كنتيجة للخسائر والاضرار التي تسبب فيها بعد دخوله الى الكويت، اضف الى ذلك قدرت التعويضات الناجمة عن الحروب التي قادها سواء حرب الخليج الاولى او الثانية الى ما يقارب (320) مليار دولار، وهذا يصل بميزانية العراق الى الانهيار وبدلا ان تبقى من الدول ذات الاحتياطي النقدي اصبحت من الديون التي بلغت ديونها (125) مليار دولار فضلا عن الفوائد التي سوف تترتب على سنوات التسديد[55].

سادساً- غياب التخطيط الاستراتيجي:

ويقصد به الخطط الاقتصادية ذات المدى البعيد والتي في العادة يتم في ضوئها ادارة الاقتصاد وتحقيق تنمية اقتصادية، ولكن حقيقة الامر يغيب في العراق اعتماد مثل هكذا خطط طوال مراحله المتعددة تبعاً لما مر به من احداث متعاقبة، مما جعل اقتصاديه رهن تلك التغيرات والمؤثرات المحلية والاقليمية والدولية التي عدت عائق في امام تنفيذ تلك الخطط، مما اضرت بهياكله الاقتصادية[56].

سابعاً- تدمير البنى التحتية.

ثمة تراكمات عديدة القت بضلالها على واقع الاقتصاد العراقي ومنها تدمير البنى التحتية كالجسور والمنشآت الصناعية والمنشآت الخدمية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وكذلك محطات تصفية المياه خلال حربي الخليج الاولى والثانية وما فرضت بعدها من عقوبات استمرت(13)عاماً، فتسببت في ايقاف قرابة(192) شركة صناعية وتعطيل(500)الف عامل وعدم التمكن من الحصول على متطلبات الانتاج تبعا للحضر المفروض على صادرات العراق وحرمان العراق من ايراداته النفطية[57]، يضاف الى ما عانى منه الاقتصاد العراقي ما بعد الاحتلال الامريكي وما خلفه تنظيم داعش من دمار، الى اضرار مادية كبيرة ارهقت كاهله اذ قدر حجم الدمار وما يترتب عليه من مبالغ مالية بحوالي (55461) تريليون دينار بأسعار عام 2014، يقابلها بالدولار (46.9) مليار دولار امريكي، ويعد القطاع السكني هو الاكثر ضرراً ودماراً اذ قدرت التعويضات بواقع (18.7) تريليون دينار، وهذا سوف يزيد من القيمة الكلية لتصل الى (75.306) تريليون دينار عراقي اي (63.7) مليار دولار امريكي، اما عن اضرار الطاقة الكهربائية فقد حددت بحوالي (8.2) تريليون دينار عراقي اي (7.0)مليار دولار امريكي، وفق ما قدمته الحكومة من تقارير اشارة الى ان 8 من اصل 17 محطات لتوليد الطاقة دمرت بالكامل، في حين البقية ذات قدرة توليد منخفضة او لا تعمل[58]. واثار ذلك تنعكس على اقتصاد الدولة وترهق امكاناتها، فبالإضافة الى ما يعانيه من مديونية وفساد واضح، تضيف هذه التعويضات مبالغ طائلة للإعادة الاعمار.

على ان اقتصاد اي دولة يسهم في تحقيق العدالة وتوفر فرص العمل والتوزيع العادل للثروات ويحسن من مكانة الدول وترسيم طبيعة علاقاتها تبعاً لنوع الصادرات وتنوعها الاقتصادي، الا ان

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

ما يعكسه واقع حال اقتصاد العراق هو على النقيض، مما ينبغي ان يكون عليه، كونه اقتصاد ريعي يعاني من تأكل هياكله الاساس وتدهور امكانياته وبالتالي يشكل عبأ للدولة وعملية بناءها وعدم قدرتها في تحقيق تكافل اجتماعي ثم ما يترتب عليه من حالة تفشي الفساد والجرائم والسرقات والقتل مما يشتت امنها واستقرارها.

المبحث الثالث- المحددات الاجتماعية للاستقرار السياسي في العراق.

ان هشاشة الوضع الاجتماعي ساهمت الى حد كبير في ارباك حالة الاستقرار السياسي ومتطلبات بلوغه لما شهدته من جملة تداعيات عملت مجتمعة، لذا لابد من الخوض في هذا النوع من المحددات للكشف عن اهم العقبات التي كانت تضع العقد في مسار بلوغ النظام الجديد مرحلة النضج وهي كالاتي:

اولاً- ضعف البنية الاجتماعية العر اقية (الهوية الوطنية):

يتكون الشعب العراقي من عدة قوميات ووادیان ومذاهب ، فالتركيبة الاثنية للعراق تكون (80)% من العرب الذين ساهموا في طباعة هويته التاريخية وعلى مر السنين، والاكراد قومية اعترفت بها الدستور منذ عام 1958، ثم يأتي التركمان، والكلد والأشوريين وغيرهم، وان نظرا لذلك التكوين على وفق الاساس الديني فالمسلمين يشكلون (95)% ، ثم المسيحين بعدهم وبعدها الصائبة وهكذا، ولكم منهم ادى دور في تاريخه وترك الاثر[59]، وهذه سمة اغلب المجتمعات البشرية في العالم وهي ليست مشكلة بحد ذاتها، انما تنعكس في معاناة من تغلب بعض الصعوبات يمكن ايجازها في بعدين وكالاتي[60]:

1- تفوق عوامل التفرقة والتنافر على حالة التوافق والتلاحم بين مكوناته المتعددة.

2- الفشل الذريع للحكومات في ادارة تلك العلاقات وصهرها في بودقة التلاحم والتجانس.

وهذا يعني اني الحكومات العراقية لم تراعي تلك التعددية ولم تتمكن من بناء روح المواطنة العراقية، وهي اشارة واضحة الى عجزها الحقيقي في خلق هوية موحدة وطنية تنتهي اليها جميع تلك المكونات المجتمعية، وبالتالي تنتهي تلك الاشكالية لتلتقي بجملة من الاشكاليات التنموية التي يعاني منها عراق ما بعد الديمقراطية داخلية كانت ام خارجية[61]. على ان ارساء ثقافة سياسية وطنية يتم من خلال صهر الولاءات الفرعية لصالح الهوية الام، فإشكالية الدستور العراقي اخفق في تحديد تلك الهوية، وبالتالي اجاز النزاع السياسي وفسح الطريق امام التدخلات الاقليمية والدولية، يضاف اليها مشكلة الفيدرالية وعلى وجه التحديد منطقة كردستان ومطالبة بضم كركوك ذات التنوع القومي، وهذا مهد بالإذعان الى ابراز ملامح الطائفية بين عامين 2006-2007[62]. ولتجاوز ازمة الهوية العراقية فهو يتطلب خطوات جادة من السلطة ذاتها تجاه الاستجابة السريعة لمطالب المجتمع بمكوناته المتعددة ومن ثم استيعابها في مؤسسات الدولة وان تظهر شعورها باحتضانهم حتى يتمكنوا من التعبير عن ذاتهم ويشعرهم بالانتماء والمواطنة، لينعكس في زيادة المشاركة السياسية ومنع التفرد في السلطة وتوفي مناخ صالح لنشر الرأي العام والحد من الفتن والارهاب وتولى انشطة تعزز الولاء للوطن[63]. وبالتالي تسهم في معالجة تشظي الهوية الوطنية .

ثانيا- هشاشة العقد الاجتماعي العراقي:

مصطلح العقد الاجتماعي يعني" عملية تنظيمية للحقوق والواجبات بين طرفين بشكل افتراضي او واقعي" وهذ موجود ضمن الجانب السياسي داخل اي مجتمع يسعى الى تنظيم متطلباته السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية اي بمعنى وصف العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتخضع الى نوع من التفويض الشعبي يمنح لأصحاب القرار من اجل ادارة سدة الحكم بما يضمن الحقوق والواجبات اي ان الجانب الاجرائي للعقد الاجتماعي يكون وفق التأطير القانوني[64]. ولو حللنا ما سبق وفقنا لمجريات الاحداث في العراق نجده يفتقد لملامح العقد

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

الاجتماعي بصورة واضحة المعالم وقد يرجع ذلك لأسباب ابرزها[65]:

1- القوى السياسية لا تمتلك لرؤية حقيقة لبناء دولة عراقية بعد النظام السابق.

2- الخضوع لأيدولوجيات فكرية خارجية وتبعية التطبيق جعلها تقع في مأزق التناقض والازدواجية ما بين الدولة كمؤسسات حاكمة او كونها دولة اسلامية.

ثالثاً- القبلية وسطوة العشيرة:

منذ تأسيس العراق وحتى اليوم لم يخرج من دائرة السلطة التقليدية فهي ذات الدور المفعل في مؤسسات الدولة والمجتمع، اذ مارست التقاليد القبلية دوراً بارزاً يتصدى احياناً لدور السلطة، ويعود ذلك لحقيقة التركيبة المجتمعية وعلى الرغم من تواجد مظاهر التقدم المدني الا ان حقيقة الامر العقلية السائدة هي ذات طابع ديني قبلي لما لرجل الدين ورئيس القبيلة من نفوذ، ففي العراق اخذ الاثنين دورهما بشكل واضح وكانت للممارسات القبلية الاثر في توجيه حرية الفرد واختياراته، فوقفت منها عقبة امام نمو القيم الديمقراطية الامر الذي حجم من التنمية السياسية وفاعليتها وكذلك اثر على عمليتي الاصلاح والتحديث، فترابية التسلط وعقلية القبيلة جعلت من الفرد مضطراً الى اعادة تنظيم انتمائه وفق تسلسل هرمي من العائلة الى الدولة وفق الاخذ بنظر الاعتبار "الطائفة والحرفة والجهة والقبيلة"[66].الا ان حالة الانتقال والتحول جعل العراق يدخل في مرحلة فراغ في مجمل جوانبه السياسية والامنية وحتى الاجتماعية، لان النظم الاجتماعية انهارت بالكامل من القانون وحتى الضبط الاجتماعي ويعود محصلة ذلك لأهداف المحتل وتتجلى في اسقاط النظام السابق وانهيار قوى الضبط المجتمعي وتفكك الجيش والمؤسسات الاصلاحية وضعف تطبيق القانون واداء دور المحاكم الرسمي، فشل تلك المؤسسات يسبب فشل حقيقي في اداء الدولة مهامها وممارسة سلطتها[67]. ان لدخول العراق نفق الطائفية وارتفاع حدة الازمات المستمرة من ارتفاع نسب البطالة والفقر وانخفاض المستوى التعليمي وترهل دور السلطة امور غذت السلوك غير المنضبط لإفراد المجتمع، اسهم في تعاظم دور القبلية مما نتج عنها الاعتراف الاجتماعي فازداد هيمنة وحضور في السلوك الانساني، لتنتهي بمجتمع هجين يخضع لجدلية الانتماء والولاء[68]. وما شهده الحال هو انتماء العديد من الافراد الى العشيرة او لحزب سياسي معين او منهم من لجأ الى المرجعية او منظمات المجتمع المدني، في ظل التناحر السياسي والفراغ الامني، لان الدور الذي تمارسه العشيرة على وجه الخصوص يحقق حالة من الامن الاجتماعي المفقود[69]. بالرغم مما لدور القبيلة المميز في حفظ مكونات المجتمع العراقي على مر التاريخ، لكن يبقى الدور المبالغ في التدخل في شؤون السلطة ينتج العكس و يبدو بوضوح من خلال الضغط على السياسيين من اجل الحصول على مناصب حساسة في السلطة مقابل الحصول على اغلبية في الانتخابات، ووصول اشخاص عديمي الكفاءة الى سدة الحكم بدون مؤهلات علمية وكفاءة في العمل[70]. من خلال استقرار دور القبيلة نجدها صاحبة الدور الفاعل والمغير في المجتمع العراقي والساند في احيان عديدة للسلطة الحاكمة، الا ان موجة التغير جعل عملية تبادل الادوار مرهون بقوة وضعف الحكام والسياسيين في توجيه الانظار الى ضرورة تحقيق متطلباتها لأنها تعد عنصر مؤثر ومتحكم في تلك المنظمة ولا يمكن استبعادها.

النتائج والمقترحات

اولاً- النتائج

1- اظهر هشاشة البيئة الامنية في العراق بفعل تظافر العوامل الداخلية والخارجية التي قوضت الاستقرار السياسي في الدولة.

2- بين البحث الدور السلبي الذي مارسته الولايات المتحدة الامريكية من اجل ارباك العملية السياسية في العراق كون استقرار الدولة ينهي مبررات وجودها فيها.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

3- ان المحاصصة الحزبية والتوافقية السياسية التي بني عليها النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 كان وما زالت سببا رئيسا في تقويض استقرار الدولة وجعلها أسيرة الصراعات السياسية والتجاذبات الجيوسياسية.

4- عدم نضج النخب السياسية العراقية وافتقارها للأليات الحديثة الخاصة بإدارة الدولة علاوة على عجزها عن اداء وظائفها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

5-تبين من خلال البحث الدور السلبي الذي ادته الفواعل الاقليمية في تعميق الخلافات الداخلية بين المكونات العراقية ووضعها على حافة الحرب الاهلية لولا تدخل حكماء القوم وتمكنهم من رأب الصدع وترميم العقد الاجتماعي العراقي .

6- أوضح البحث ماهية المحددات الاجتماعية المتمثلة بدور العشيرة المنافس لسلطة الدولة علاوة على توجيه حرية الفرد واختياراته، وهي بذلك تشكل عقبة امام نمو القيم الديمقراطية مما اثر على عمليتي الاصلاح والتحديث، فترابية التسلط وعقلية القبيلة جعلت من الفرد مضطراً الى اعادة تنظيم انتمائه وفق تسلسل هرمي من العائلة الى الدولة الامر الذي اضعف الهوية الوطنية لدى البعض وصولا الى انخراطهم ضمن الجماعات الارهابية التي عملت على اسقاط النظام السياسي في الدولة عام 2014.

ثانياً – المقترحات:

1- تحسين بيئة صنع القرار العراقي عبر تطبيق الحكم الرشيد والابتعاد عن مبدا المحاصصة الحزبية والتوافقية السياسية التي اضعفت الدولة وجعلتها ساحة للصراعات السياسية .

2- ضرورة معالجة مشكلتي البطالة والفقر كونهما يوفران الارضية المناسبة للجريمة والعنف وبالتالي تقويض الاستقرار السياسي في الدولة.

3- تمكين القيادات المهنية الكفؤة لتسنم المفاصل الرئيسة في الدولة لأجل قيام مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية بأداء وظائفها بما يتناسب واحتياجات الشعب وتطلعاته .

4- العمل على تعزيز الهوية الوطنية وجعلها المنطلق الرئيس في سياسة الدولة ، علاوة على تحقيق العدالة الاجتماعية واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في الاستحقاقات السياسية والاقتصادية والوظيفية وتمكين الموطن من اخذ دوره الحقيقي في بناء الدولة ليكون الركيزة الرئيسة في تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة.

5- تحقيق التعايش السلمي في الدولة وترميم العقد الاجتماعي بين اطياف الشعب لكي تكون عصية امام التحديات الخارجية الاقليمية والدولية.

6-العمل على مواجهة ظاهرة الفساد المالي والاداري المتفشية في الدولة تمكين الاجهزة الرقابية والتنفيذية من متابعة دورها في الحد من تلك الظاهرة التي تعد احدى اهم العقبات امام تحقيق استقرار الدولة عامة والاستقرار السياسي بعد عام 2003 .

الهوامش والمصادر:

(1) زينب علي مظلوم، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى،2019 ، ص195-194.

(2) محمد صالح بو عافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، جامعة قاصدي، الجزائر، 2016، ص 310.

(3) عامر حامد هادي الزبيدي، العلاقات المكانية للمتغيرات الجغرافية واثرها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2021، ص147-148.

(4) احمد شكر حمود الصبيحي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، (دراسة في المفهوم والاسباب)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد13، جامعة تكريت، ب. ت، ص59 .

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

(5) خديجة جمعة الزويني، الفساد واثره في الموازنة العامة للدولة، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 73، الجامعة المستنصرية،2008، ص8.

(6) نبيل جعفر عبد الرضا، محمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

(7) كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد306، 2004، ص 36.

(8)محمد رافع خلف، الجرائم الانتخابية وفقاً لقانون الانتخاب" دراسة مقارنة بين القانون الاردني والعراقي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط،2020، ص16.

(9) غسان السعد، الرشوة الانتخابية" المفهوم / الانواع/ الاساليب/ المعالجات"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36، الجامعة المستنصرية، 2011، ص86-88.

(10) سعدي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، العدد 2، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، 2018.

(11) اسعد كاظم شبيب، التوافقية الديمقراطية في تصور حزب الله اللبناني، مجلة دراسات تاريخية، العدد 20، 2016، ص275.

(12) ستار جبار علاوي، المؤثرات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، العدد54، جامعة بغداد، 2012، ص120.

(13) عمر حاجي سليمان حاجي، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد 2003 (الفرص والتحديات)، رسالة ماجستير، الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، جامعة الشرق الادنى، نيقوسيا، 2020،ص 47و52.

(14) اسراء علاء الدين نوري، حسين علي عثمان، النظام السياسي في العراق: الازمات- السياسات والمعالجات، مجلة قضايا سياسية، العدد63، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2020، ص 98-99.

(15) عامر هادي الزبيدي، مصدر سابق، 158-161.

(16) ايناس عبد السادة علي العنزي، اثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، المجلد 19، العدد 36، جامعة بغداد، 2008، ص137.

(17) حيدر عبد الله عباس، التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ص210.

(18) لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الاداب،2014، ص177-178.

(19) ناجي محمد عبد الله، اثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية لدول الجوار اتجاه العراق بعد عام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد3، العدد10، جامعة تكريت، ب ت، ص25 و28.

(20) رضا الشمري، التصنيع الامريكي للإرهاب(من فمك ادينك) حرب الوجود بين محور المقاومة ومحور دعم الارهاب، ط1، دار امل الجديدة طباعة ونشر وتوزيع، سوريا، 2021، ص98.

(21) مالك دحام متعب، ربا صاحب عبد، علاقات العراق مع دول الجوار الجغرافي (الثابت والمتغير)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد5، العدد17، جامعة تكريت، 2013، ص360.

(22) مالك دحام متعب، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، العدد 23، الجامعة المستنصرية، 2013.

(23) ناجي محمد عبد الله، اثير ناظم الجاسور، مصدر سابق، ص22.

(24) لطيف كامل كليوي، مصدر سابق، ص154.

(25) المصدر نفسه، ص159 و164.

(26) زينب علي مظلوم، مصدر سابق، 249.

(27)حيدر عبد الله عباس المياح، بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 تحليل جغرافي سياسي، مكتبة مزامير، العراق،2022،ص224.

(28) المصدر نفسه، ص223.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

(29) دنيا هاتف مكي، العلاقات العراقية –الاردنية بعد 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد3، العدد7،جامعة تكريت، 2016، ص27.

(30) المصدر نفسه، ص28.

(31) ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية السورية دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي، مجلة دراسات دولية، المجلد 9، العدد 33 ، جامعة بغداد ،2007 ، ص23.

(32)مالك دحام متعب، مصدر سابق، ص3-4.

(33) رنا علي الشجيري، دور المتغير الامريكي في الاستقرار السياسي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2017، ص65.

(34) احمد عبد الامير الانباري، العلاقات العراقية - الامريكية منذ عام 2003وتطوراتها بعد 10حزيران 2014، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد3، العدد9، 2020،ص44.

(35) احمد عبد الامير الانباري، مصدر سابق، ص45.

(36) مروة سامي جودة، التحليل الجغرافي السياسي لقياس مؤشرات الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2018، ص203-205.

(37) نزار عبد الامير تركي، حمد جاسم محمد الخزرجي، الفساد المالي والاداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، جامعة اهل البيت، كربلاء، 2017، ص 16-17.

(38) زينب علي مظلوم، مصدر سابق، ص267.

(39) امنة محمد علي، السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الاوروبي وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد 44، جامعة بغداد، ص118-119.

(40) حيدر عبد الله عباس، التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003، مصدر سابق، ص258-259.

(41) مثنى علي حسين المهداوي، اثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية- العراقية المعاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد 41، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ،2009، ص12-13.

(42)غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية الصينية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد41، 2010 ، ص4.

(43)ابتسام محمد العامري، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد العام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2017، ص24-25.

(44) حيدر عبد الله عباس، التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003، مصدر سابق، ص268.

(45) زينب علي مظلوم، مصدر سابق ،ص227.

(46) محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الايرانية بعد عام 2003 دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016،ص45.

(47) حاتم مهدي الدفاعي، واقع ومستقبل العراق(التحديات والخيارات) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد2، 2009، ص43-44.

(48) ايات عبد الخالق كامل، التحليل الجغرافي السياسي لانعكاسات التبعية الاقتصادية على قوة الدولة في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى،2021 ، ص174.

(49) فالح عبد فرهود المشعلاوي، جيوبولتيك المشروع الامريكي في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2021، ص88-89.

(50) عبد علي كاظم المعموري، خضير عباس احمد النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد 4، جامعة بغداد ، 2011،ص15.

(51) نور عبد الستار ابراهيم، احمد عبد الله سلمان الوائلي، الواقع الريعي للاقتصاد العراقي ورؤية مستقبلية لتنويعه، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد 15، جامعة واسط ،2020، ص595.

(52) آيات عبد الخالق كامل، مصدر سابق، ص180-181.

(53) فالح عبد فرهود المشعلاوي، مصدر سابق، ص 85.

(54) فوزية خدا كرم عزيز، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاستاذ، المجلد 2، العدد207، 2013، ص88-90.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482

(55) احمد شكر حمود الصبيحي ، مصدر سابق، ص69.

(56) محمد حسين شذر الوحيلي ، مصدر سابق، ص47.

(57) مالك عبد الحسين احمد، البطالة في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات، مجلة الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد1، العدد3، 2010،ص5.

(58)آيات عبد الخالق كامل، مصدر سابق، ص181-182

(59)هيفاء احمد محمد، سداد مولود سبع، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد 44، جامعة بغداد ،2010، ص52.

(60) علي عباس مراد، اشكالية الهوية الوطنية في العراق الاصول والحلول، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 34، العدد 390، لبنان ،2011، ص2.

(61) المصدر نفسه، ص2.

(62) هيفاء احمد محمد، سداد مولود سبع، مصدر سابق، ص52-53.

(63) محمد حسن دخيل، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 المعوقات وافاق الحل، مجلة مركز دراسات الموصل، العدد 55، 2019،ص109.

(64) مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت،

http://fcdrs.com/polotics/1343

(65) المصدر نفسه.

(66) محمد حسن دخيل، مصدر سابق، ص102.

(67) علاء محمد ناجي، طالب عبد الكريم، الدور الاجتماعي للعشيرة في العراق بعد عام (2003)، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد 25، العدد2، جامعة بابل، 2017، ص1132.

(68)عمار حامد هادي الزبيدي، مصدر سابق، ص182.

(69)علاء محمد ناجي، طالب عبد الكريم، مصدر سابق، ص1133.

(70)عمار حامد هادي الزبيدي، مصدر سابق، ص184.

A geographical analysis of the determinants of political stability in Iraq after 2003

Summary:

There is a clear impact of the political transformations that affected the Iraqi state after 2003 on its political entity and its various structures, as the building of the state collapsed and internal and external influences ravaged it that undermined its political stability, which negatively affected the state's effectiveness and performance towards its citizens, its development plans and its foreign policy. Political fragmentation and the spread of financial and administrative corruption in Iraq, in addition to the escalation of terrorist operations supported from abroad and the accompanying forced displacement, killings and kidnappings, with the aim of regressing the foundations of peaceful coexistence in the state and making it an arena for endless conflicts, since the stability of the state ends the justifications for the presence of the American presence in it, and even prepares the ground The occasion for Iraq to take its role at the regional and international levels. Therefore, this research came as an attempt to reveal those determinants and know their successive roles in the exacerbation of this phenomenon in Iraq and the possibility of reaching solutions to reduce it.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2464-2482